



الدور المتجدد للسياحة  
في التنمية الاقتصادية العربية

إشراف

اتحاد الغرف العربية

دائرة البحوث الاقتصادية

إعداد

د. علي حدادة

أستاذ مساعد في الجامعة اللبنانية

كلية العلوم الاقتصادية وإدارة الأعمال

حزيران (يونيو) 2019

## المحتويات

2	مقدمة .....
2	أولاً - مفاهيم عامة حول السياحة والتنمية السياحية .....
2	أ. مفهوم وأنواع السياحة .....
3	ب. مفهوم التنمية السياحية ومتطلباتها وأهدافها .....
5	ج. عناصر الجذب السياحية .....
6	ثانياً- واقع القطاع السياحي في العالم العربي .....
6	أ. موقع الدول العربية في الترتيب العالمي للسياحة وأنواعها .....
10	ب. المقومات السياحية للعالم العربي .....
13	ج. التحديات والمعوقات التي تواجه السياحة في العالم العربي .....
17	ثالثاً- دور السياحة في التنمية الاقتصادية والمعوقات التي تواجه الدول العربية .....
17	أ. التنمية السياحية بالمفهوم الحديث .....
18	ب. السياحة وأهداف التنمية المستدامة .....
18	ج. شروط وأسس تحقيق التنمية السياحية .....
19	د. أثر السياحة في التنمية الاقتصادية .....
	رابعاً- الآفاق المستقبلية للقطاع السياحي في المنطقة العربية
20	نحو مفهوم جديد للتنمية السياحية .....

## مقدمة

تمثل صناعة السياحة عالميا أكبر صناعة في العالم إذ تسهم بما يقارب 12% من الناتج المحلي العالمي وتعدّ أكبر مشغّل للقوى العاملة، إلا أنها لا تحظى بهذا الثقل في العالم العربي الذي تحظى دوله بالعديد من المقومات السياحيّة التي يمكن لو أحسن استثمارها أن تمكّن المنطقة من أن تكون طرفا مؤثرا في السياحة العالمية على النطاق العام والسياحة البينية العربية على وجه التحديد.

وقد اكتسبت السياحة طوال العقود الستة الماضية ازدهارا وتطوّرا مطردين، فأصبحت واحدة من أسرع القطاعات الاقتصادية في العالم نموا وأهمية لما لها من منافع تعود على المجتمعات في كل أرجاء العالم. إذ يقدر أنّ هذه الصناعة سوف تنمو بمعدل 3.3% سنويا حتى حلول عام 2030.

والقصد من هذا البحث تناول قضية السياحة ودورها في التنمية الاقتصادية العربية من زاوية الدور الجديد للسياحة التي لم تعد محصورة بالترفيه، بل إنّها تتوسع وتنشعب في مراميها ومفاهيمها لتشمل إضافة إلى القطاعات العلاجية والثقافية، قطاعات جديدة مرتبطة بالتنمية المستدامة والبيئة وغيرها من الجوانب الحضارية.

## أولا - مفاهيم عامّة حول السياحة والتنمية السياحيّة

### أ. مفهوم وأنواع السياحة

إنّ أول من عزّف "السياحة" كان الألماني جويير فرويلر، وذلك في عام 1905، على أنّها "ظاهرة عصريّة تنبثق من الحاجة المتزايدة للحصول على الراحة والاستجمام وتغيير الجوّ والإحساس بجمال الطبيعة وتذوّقها والشعور بالبهجة والمتعة بالإقامة في مناطق لها طبيعتها الخاصة، وهي ثمرة تقدّم وسائل النقل". لكن يؤخذ على هذا التعريف أنّه أهمل الجوانب الاقتصاديّة المترتّبة عن النشاط السياحي، وهو ما حاول العالم النمساوي شوليرن شرانتنهوفن إضافته في تعريفه للسياحة عام 1910، حيث أشار إلى أنّها "مصطلح يطلق على العمليّات المتداخلة وخصوصا العمليات الاقتصادية التي تتعلق بدخول الأجانب وإقامتهم المؤقتة وانتشارهم داخل حدود منطقة أو دولة معيّنة". أمّا منظّمة السياحة العالمية (W.T.O)، فقد عزّفت السياحة

على أنّها "أنشطة المسافر إلى مكان خارج بيئته المألوفة لفترة معيّنة من الوقت لا تزيد عن سنة بغير انقطاع للراحة أو لأغراض أخرى". وهناك عدّة أنواع أو دوافع للنشاط السياحي، وتقسّم حسب هدف السياحة وحسب مكانها، ومن أهمّ الأنواع حسب هدف السياحة:

- 1) سياحة المغامرات: هدفها اكتشاف المناطق والقيام بالرحلات الاستكشافية.
- 2) السياحة الترفيهية: هدفها الترويح عن النفس والتسلية.
- 3) السياحة الدينيّة: هدفها زيارة الأماكن المقدسة.
- 4) السياحة الرياضيّة: أي المشاركة في المنافسات الرياضية.
- 5) السياحة العلاجية: وتهدف إلى استخدام بعض العلاجات غير المتوفرة في الدولة.

أمّا أنواع السياحة حسب مكانها، فهي:

- 1) السياحة الداخلية: وتكون ضمن الدولة التي يعيش فيها السائح.
- 2) السياحة الخارجية: وتكون خارج حدود الدولة التي يسكن فيه السائح.

ومؤخراً ظهر مفهوم جديد يتعلق بالسياحة البيئية التي تعبر عن النشاط السياحي الصديق للبيئة، وآخر يتعلق بالسياحة التراثية التي تهتم بالتراث الثقافي للمواقع السياحية، وكليهما مجتمعين أفرزا ما يعرف اليوم بالسياحة المستدامة.

## ب. مفهوم التنمية السياحية ومتطلباتها وأهدافها

أصبحت تنمية القطاع السياحي من المصادر الأساسية لتمويل عملية التنمية الاقتصادية وخصوصاً في الدول النامية، بحيث تعتبر بديلاً فعّالاً للقطاعات الأخرى التي لا تمتلك فيها هذه الدول قدرات تنافسية كبيرة. ففي الوقت الحالي، تعتبر السياحة الصناعة الأولى عالمياً، و يبرز ذلك من الإحصائيات الخاصة بعدد السياح في العالم والتي يتوقّع أن يصل إلى 1.6 مليار سائح سنة 2020. لذلك تعتبر عملية التنمية السياحية من القضايا المعاصرة، كونها تهدف إلى الإسهام في زيادة الدخل الفردي الحقيقي، وبالتالي تعتبر أحد الروافد الرئيسية للدخل القومي، وكذلك لما تتضمنه من تنمية حضارية شاملة لكافة المقومات الطبيعية والإنسانية والمادية. وقد عرّفت التنمية السياحية بأنّها: "تعظيم الدور الذي يمكن أن يلعبه النشاط السياحي في نموّ

الاقتصاد الوطني، من حيث تحسين ميزان المدفوعات وزيادة موارد الدولة من العملات الأجنبية والمحلية وخلق فرص عمل جديدة مباشرة وغير مباشرة، وزيادة في التوسع العمراني عن طريق خلق مناطق جذب سياحية وسكانية في المناطق النائية".

## 1. متطلبات التنمية السياحية:

- لعملية التنمية السياحية عدّة متطلبات، أهمّها:
- تحديد المشاكل التي تعرقل تنمية السياحة.
- وضع خطط بديلة في حال حدوث أيّ طارئ.
- تدريب الأيدي العاملة المتخصصة والتي يحتاج إليها القطاع السياحي حتى تتمكن المنشآت السياحية من القيام بدورها المطلوب.
- وضع الأهداف الرئيسية المتطورة لاستثمار الموارد.
- توفير المناخ الاستثماري اللازم لمواكبة احتياجات الطلب السياحي المحلي والعالمي.
- تشجيع القطاع الخاص على الاستثمار في السياحة وفي الصناعات والخدمات المرتبطة.
- دعم الدولة للقطاع السياحي وربط خطة التنمية السياحية مع خطط التنمية الاقتصادية والإدارية والاجتماعية لمختلف القطاعات.
- القيام بإدراج مشاريع استثمارية سياحية جديدة ضمن خطط التنمية بعد إجراء دراسة شاملة للتأكد من الجدوى الاقتصادية لها.
- دراسة السوق السياحي من أجل تحديد احتياجات السياح للسعي لتأمينها قدر الإمكان.

## 2. أهداف التنمية السياحية:

- في الغالب يمكن تقسيم أهداف التنمية السياحية إلى قسمين: الأهداف العامّة والأهداف المحدّدة. تشمل الأهداف العامّة كلّ ما تسعى التنمية السياحية إلى تحقيقه بصفة عامة مثل:
- تحقيق نمو سياحي متوازن.
  - تدعيم المردودات الاقتصادية للسياحة.
  - زيادة فرص العمل وخفض معدلات البطالة.

- زيادة نصيب الدولة من النشاط السياحي.
- زيادة الدخل القومي الإجمالي.
- تنمية البنية الأساسية وتوفير التسهيلات اللازمة للسائحين والمقيمين بالدولة.

أما الأهداف المحددة فيقصد بها التعريف بالمقومات السياحية الطبيعية والحضارية والأثرية والدينية والتاريخية التي يزخر بها البلد. ولبوغ هذه الأهداف هناك مجموعة من المحاور والاستراتيجيات التي يجب أن تتبناها سياسات التنمية السياحية بمختلف الدول وتتمثل بالتالي:

- زيادة عدد السائحين وتوسيع حجم الطلب نحو البلد من خلال عرض منتجات سياحية جديدة، وفتح مناطق سياحية جديدة.
- تمديد متوسط مدة الإقامة أي تحسين شروط قبول المنتج السياحي من قبل السائحين، عبر زيادة فاعلية عناصر الجذب الايجابية للحركة السياحية والتقليل المستمر من عناصر الطرد السلبية بهدف بناء صناعة سياحية متقدمة تحقق أعلى نسبة رضا من قبل السائحين.
- زيادة متوسط الإنفاق اليومي للسائح، وذلك لزيادة الناتج الاقتصادي من السياحة.

### ج. عناصر الجذب السياحية

يمكن تلخيص عناصر الجذب السياحية في عدة نقاط:

1. المواقع السياحية، وتشمل العناصر الطبيعية مثل:
  - أشكال السطح والمناخ والغابات.
  - عناصر من صنع الإنسان كالمتنزهات والمتاحف والمواقع الأثرية التاريخية.
2. النقل: الطرق والمسالك ووسائل النقل البرية والجوية والبحرية...
3. أماكن الإيواء كالفنادق وأماكن النوم الخاصة مثل بيوت الضيافة.
4. التسهيلات بجميع أنواعها، كالإعلان السياحي والإدارة السياحية والبنوك.
5. خدمات البنية التحتية، كالمياه والكهرباء والاتصالات والأسواق وأعمال الترجمة.

## ثانياً - واقع القطاع السياحي في العالم العربي

لقد ركزت العديد من الدول النامية اقتصاداتها على قطاع السياحة، لا سيما تلك التي تفقر إلى الثروات الطبيعية، رغم أنه قطاع حساس، لكون توفر المنتج السياحي في بلد ما لا يعتبر كافياً لنمو السياحة فيه، وإنما يتطلب ذلك وضعاً اجتماعياً وأمنياً مستقرًا. أما في الدول العربية، فقد تركت الأحداث والتغيرات تأثيراً كبيراً على الواقع الاقتصادي، وشملت الأزمة العديد من القطاعات أهمها السياحة. ويعتبر قطاع السياحة استراتيجياً في العديد من الدول، منها لبنان، تونس، مصر الأردن، وسوريا، كون هذه الدول فقيرة بالموارد الطبيعية، مما جعلها تعتمد بشكل كبير على مردودها السياحي، الذي تراجع بشكل مؤثر مقارنة بالوضع الذي كان قائماً قبل التحولات السياسية الأخيرة.

### أ. موقع الدول العربيّة في الترتيب العالمي للسياحة وأنواعها

لقد أظهر الأداء في عامي 2017 و2018 بوادر تحسن في مختلف القطاعات والمنتجات السياحية، إذ بلغ عدد السّياح الوافدين إلى منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا 80 مليون سائح، وهو أعلى معدّل منذ انتفاضة "الربيع العربي" سنة 2011. ففي السعودية انتعشت السياحة الدينيّة، كما أظهرت عودة سياحة الرحلات البحرية بوادر انتعاش في تونس، وفي دول مجلس التعاون الخليجي، حافظ القطاع على النمو المطرد في أعداد الرّكاب على متن السفن السياحية ومعدّل رسو السفن في الموانئ. أمّا الإمارات، فاتصفت مؤخراً بقطاع السياحة الطّبيّة الذي عرف نموّاً مطّرداً. كما يزداد رواج منتجات جديدة، مثل سياحة المغامرات وحفلات الزفاف في المقاصد السياحية.

أما بالنسبة للدول المصدّرة للسّياح، فقد شكّل الزّوار الصينيون والروس العدد الأكبر من المساهمين في إنعاش السياحة ضمن منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا. وازداد السفر من مناطق العالم الأخرى نحو منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا بوتيرة أسرع (+8%) بحيث تبين أنّ السفر المتّجه من القارة الأوروبية كان الأقوى (+11%)، تليه القارة الأمريكية (+9%)، ثمّ آسيا والمحيط الهادئ (+7%). أمّا بالنسبة للسياحة البينيّة العربيّة فقد حافظ قطاع السفر ضمن المنطقة على زخم النّمّو (+7%)، وتشير إتجاهات السفر الجوي

للفترة بين كانون الثاني ونيسان 2018 إلى ارتفاع بنسبة 10% في الرحلات بين بلدان منطقة الشرق الأوسط وشمال إفريقيا مقارنةً مع نسبة 9% في السفر من مناطق أخرى في العالم.

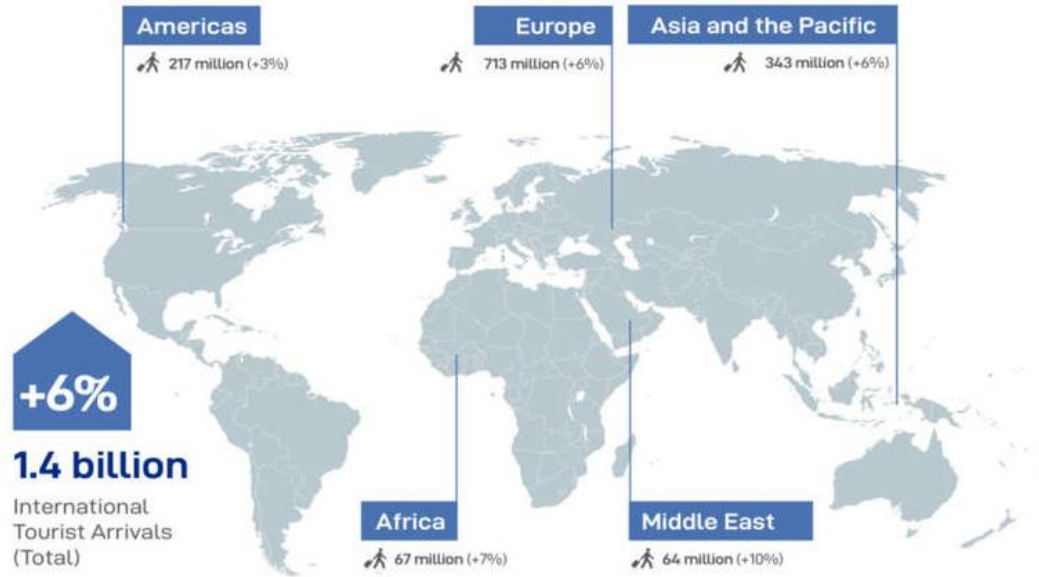
ولقد اتبعت الدول العربية عدّة سياسات واستراتيجيات سياحية لتطوير هذا القطاع وتميمته، وأبرزها:

الدولة	السياسات والاستراتيجيات
مصر	<ul style="list-style-type: none"> <li>- برنامج إصلاحي شامل لإعادة تنظيم صناعة السياحة.</li> <li>- العمل على استرداد مكانة السياحة كركيزة أساسية للاقتصاد المصري.</li> <li>- التركيز على دور القطاع السياحي كمصدر رئيسي للعملة الأجنبية.</li> </ul>
الأردن	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تحديد احتياجات القطاع وأولوياته بهدف تمكين المجتمعات المحلية من خلق فرص عمل وابتكار منتجات قادرة على جذب عدد أكبر من السياح.</li> <li>- برامج جديدة للتسويق.</li> <li>- إصلاحات في الإطار التنظيمي والمرافق.</li> <li>- تطوير المهارات وجودة الخدمة.</li> <li>- تحسين التكنولوجيا.</li> <li>- تسهيل الوصول إلى التمويل.</li> </ul>
لبنان	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التركيز على تعريف المستهلك أكثر فأكثر على المقاصد والمنتجات والخدمات السياحية الريفية.</li> <li>- تعزيز جودة الخدمة في قطاع الضيافة.</li> <li>- تشجيع التوظيف المهني في المؤسسات السياحية.</li> </ul>
تونس	<ul style="list-style-type: none"> <li>- العمل على استعادة صورتها كمقصد على مستوى المجتمع الدولي.</li> <li>- تعزيز الأمن الداخلي.</li> <li>- إطلاق حملات ترويجية في البلدان المصدرة الرئيسية.</li> <li>- تحسين السياسات الخاصة بتأشيرات الدخول (كاتفاقية "السماوات المفتوحة" مع الاتحاد الأوروبي).</li> </ul>
المغرب	<ul style="list-style-type: none"> <li>- العمل على تفعيل الطلب، وتنمية العرض.</li> <li>- تعزيز الاستثمار والحوكمة.</li> <li>- رصد ميزانية مهمة لدعم مختلف مناطق البلاد، وتحسين رأس المال البشري في قطاع السياحة.</li> </ul>
البحرين	<ul style="list-style-type: none"> <li>- استراتيجية للسياحة للفترة 2017-2026.</li> <li>- العمل على مضاعفة إسهام السياحة في إجمالي الناتج المحلي للبحرين بحلول عام 2020.</li> <li>- تطوير 4 نقاط أساسية: التوعية والإستقطاب وتيسير الوصول والإقامة.</li> </ul>
سلطنة عمان	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إصدار "الاستراتيجية العمانية للسياحة" كخارطة طريق من أجل ضمان تحوّل السياحة إلى إحدى أهم دعائم تنويع إقتصاد البلاد واستدامة نموه.</li> </ul>



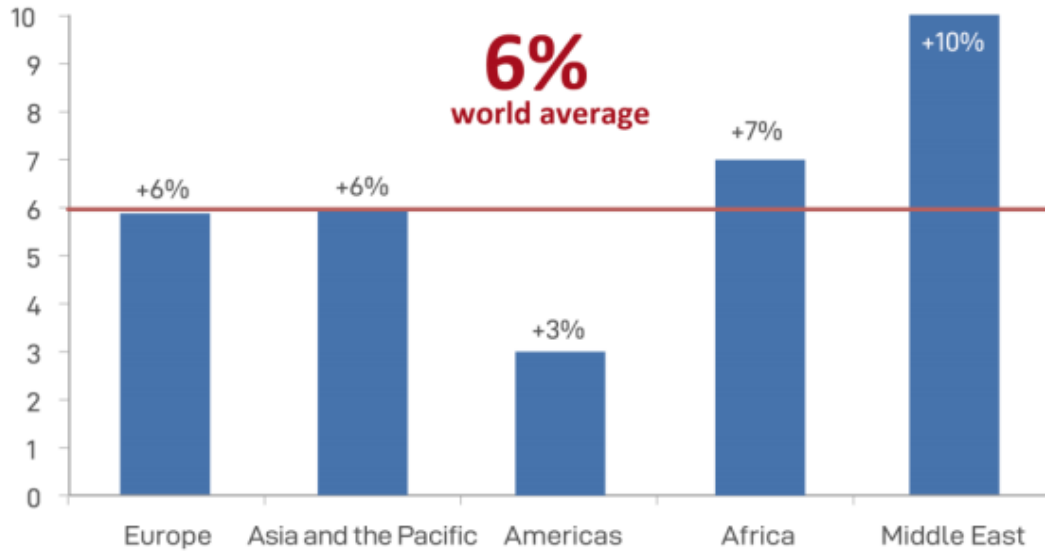
<p>- تحويل المناطق السياحية إلى نماذج للسياحة المستدامة في منطقة الخليج برمتها.</p>	
<p>- التركيز على بناء القدرات في قطاع الاجتماعات والمؤتمرات. - العمل على تطوير المنتجات السياحية.</p>	<p><b>قطر</b></p>
<p>- تنمية السياحة المستدامة لدعم المجتمعات المحلية وتوفير الوظائف والمحافظة على البيئة الطبيعية والتراث الثقافي. - البدء بإصلاحات مثل توفير تأشيرات سياحية إلكترونية تشمل 65 دولة.</p>	<p><b>السعودية</b></p>
<p>- الحفاظ على ما تتمتع به دبي من حصة وزخم في الأسواق المصدرة القائمة. - زيادة حصتها في الأسواق التي تتصف بإمكانات عالية للنمو، بما في ذلك الأسواق الناشئة. - زيادة عدد الزوار المتكررين من جميع الأسواق. - تسليط الضوء على أبو ظبي والترويج لها كمقصد مهم وغني بأصالته الثقافية ومعالمه الطبيعية المتنوعة ومرافق الاستجمام والترفيه العائلي الفريدة فيه.</p>	<p><b>الإمارات</b></p>
<p>- تطوير السياحة المستدامة وتشجيع الاستثمار في القطاع، بهدف خفض معدلات البطالة وتنويع مصادر الدخل القومي، والتقليل من الاعتماد على النفط.</p>	<p><b>الكويت</b></p>
<p>- اعتماد خطط قصيرة الأجل أو خطط لـ"إدارة الأزمة". - التركيز على وضع إطار تنظيمي وتشريعات خاصة للقطاع السياحي. - جذب التمويل الاستثماري للتنمية السياحية. - تفعيل الشراكات بين القطاعين العام والخاص. - تقديم الحوافز لإعادة بناء المعالم السياحية المتضررة.</p>	<p><b>سوريا</b></p>

## عدد السياح القادمين في العالم عام 2018



Source: World Tourism Organization (UNWTO), January 2019.

## نسبة نمو أعداد السياح القادمين عام 2018 (%) الشرق الأوسط وإفريقيا وآسيا - الباسفيك في الطبيعة



Source: World Tourism Organization (UNWTO), January 2019.

توقّعات عدد السيّاح عام 2019 (%)  
اقتراب النمو من معدلاته التاريخية

World	+3% to +4%
Europe	+3% to +4%
Americas	+2% to +3%
Asia and the Pacific	+5% to +6%
Africa	+3% to +5%
Middle East	+4% to +6%

Source: World Tourism Organization (UNWTO), January 2019.

## ب. المقومات السياحية للعالم العربي

في الواقع، تتوفّر في الوطن العربي إمكانيّات سياحيّة فريدة لا تتوفر لغيره من الدول السياحية في العالم، وتمتلك معظم الدول العربية المقومات الأساسية لتطوير السياحة فيها وصولاً إلى التكامل في العروض السياحية الذي من شأنه أن يزيد نصيب الدول العربية من السياحة العالمية > وفيما يلي مقومات تنشيط السياحة في الوطن العربي:

1. الموقع المتميز كحلقة وصل بين قارات أوروبا وآسيا وإفريقيا.
2. وجود الشواطئ التي تمتد على طول البحر المتوسط والمحيط الأطلسي والبحر الأحمر والبحر العربي والخليج العربي.
3. وجود مخزون ثقافي وحضاري هائل، فهو مهد الحضارات والتي تجعله يحتوي على ثلثي الآثار التاريخية في العالم.
4. وجود جميع الفصول في السنة في الوطن العربي.
5. مركز عالمي وأساسي لثلاث ديانات أساسية.
6. البنية التحتية اللازمة للسياحة.

ولكلّ دولة عربيّة مقوماتها الخاصّة أيضا، وسنذكر أهمّ مقومات بعض الدول في المنطقة:

الدولة	المقومات	أهمّ المواقع
لبنان	<ul style="list-style-type: none"> <li>- موقعه الإستراتيجي حيث يتوسط ثلاث قارات هي آسيا، وإفريقيا، وأوروبا.</li> <li>- التنوع الثقافي والتاريخي، حيث يحتوي على العديد من الآثار التي تعود إلى الحضارات القديمة المتنوعة.</li> <li>- مناخه المعتدل والملائم للسياحة في جميع فصول السنة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- غابات الأرز</li> <li>- مغارة جعيتا</li> <li>- بعلبك</li> <li>- فاريا</li> <li>- صيدا</li> <li>- صور</li> </ul>
مصر	<ul style="list-style-type: none"> <li>- حلقة وصل بين قارات العالم.</li> <li>- تنوع تضاريسها الطبيعية.</li> <li>- كثرة وجود المنشآت السياحية من فنادق وقرى سياحية.</li> <li>- توفر وسائل المواصلات والنقل في كل الأوقات.</li> <li>- وجود العديد من الأماكن السياحية كالأماكن الفرعونية، واليونانية، والرومانية، والإسلامية.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- إهرامات الجيزة</li> <li>- المتحف المصري</li> <li>- جامع الأزهر</li> <li>- خان الخليلي</li> <li>- نهر النيل</li> <li>- الأقصر</li> <li>- شرم الشيخ والغردقة</li> </ul>
الأردن	<ul style="list-style-type: none"> <li>- العديد من المعالم التاريخية، والأثرية، والسياحية.</li> <li>- البنى التحتية الجاهزة لاستقبال السياح من فنادق، وطرق، ومواصلات، ومطاعم.</li> <li>- العديد من الينابيع الطبيعية والمياه الكبريتية المفيدة في علاج الكثير من الأمراض.</li> <li>- موقعه الجغرافي ومناخه الملائم في كافة الفصول.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- البتراء</li> <li>- البحر الميت</li> <li>- العقبة</li> <li>- جرش</li> </ul>
قطر	<ul style="list-style-type: none"> <li>- الكثير من المواقع الأثرية والمحميات الطبيعية.</li> <li>- العديد من الفنادق المجهّزة لاستقبال السياح، والمنتجعات، والأسواق.</li> <li>- وجود وسائل النقل المريحة والمرقّهة.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- كورنيش الدوحة</li> <li>- حديقة أسباير</li> <li>- اللؤلؤة</li> <li>- الحيّ الثقافي</li> </ul>
تونس	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تطلّ على شواطئ البحر المتوسط.</li> <li>- وجهة سياحيّة مميّزة في قارة إفريقيا.</li> <li>- الكثير من المعالم التاريخيّة والدينيّة المميّزة.</li> <li>- تحتوي على النصب التذكارية، والقصور، والمساجد، والأضرحة، والنوافير.</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- منطقة الحمامات</li> <li>- مدينة سيدي بو سعيد</li> <li>- مدينة صفاقس</li> <li>- مدينة القيروان</li> </ul>

	<ul style="list-style-type: none"> <li>- التنوّع الثقافي الكبير .</li> <li>- المناخ المعتدل في الصيف والشتاء .</li> </ul>	
<ul style="list-style-type: none"> <li>- برج العرب</li> <li>- برج خليفة</li> <li>- مول دبي</li> <li>- نخلة جميرا</li> <li>- سوق الذهب وسوق التوابل</li> <li>- مسجد الشيخ زايد الكبير</li> <li>- قصر الإمارات</li> <li>- السوق الأزرق</li> <li>- متحف الشارقة للتاريخ الطبيعي</li> <li>- نادي الشارقة للجولف والرماية</li> <li>- الجزيرة الحمراء</li> <li>- مسجد البادية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مناخ أعمال ممتاز للاستثمار في مجال السياحة والسفر</li> <li>- واحدة من أفضل البنى التحتية في مجال النقل الجوي على المستوى العالمي</li> </ul>	الإمارات
<ul style="list-style-type: none"> <li>- متحف بيت القرآن</li> <li>- باب البحرين</li> <li>- قلعة البحرين</li> <li>- جزر أمواج</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- تضم مجموعة من مناطق الجذب المتنوعة وأرقى المنتجعات والفنادق وأحدث المجمعات التجارية</li> </ul>	البحرين
<ul style="list-style-type: none"> <li>- مكة المكرمة</li> <li>- المدينة المنورة</li> <li>- العديد من المعالم الأثرية</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- مركز الحجّ عند المسلمين</li> <li>- الاهتمام بتنمية المواقع الأثرية</li> </ul>	السعودية
<ul style="list-style-type: none"> <li>- فاس</li> <li>- مراكش</li> <li>- مسجد الحسن الثاني</li> <li>- مدينة ويلي</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- وسائل نقل متطورة</li> <li>- قربها من قارة أوروبا</li> <li>- صلة وصل بين أوروبا وإفريقيا</li> </ul>	المغرب
<ul style="list-style-type: none"> <li>- الجبل الأخضر</li> <li>- شاطئ المغسيل</li> <li>- سهل أتين</li> </ul>	<ul style="list-style-type: none"> <li>- موقع استراتيجي، حيث تقع على السّاحل الجنوبي الشرقي لشبه الجزيرة العربيّة، وتتواجد عند التقاء بحر العرب والخليج العربي.</li> <li>- تضاريس وطبيعة خلّابة.</li> </ul>	سلطنة عمان

## ج. التحديات والمعوقات التي تواجه السياحة في العالم العربي

### 1. التحديات:

هنالك عدد من التحديات التي تواجه المقومات السياحية في الدول العربية، ومنها توفير وسائل النقل بأنواعها لأنها من المتطلبات الأساسية للتنمية السياحية. فالوضع الحالي للنقل في الدول العربية غير إيجابي من هذه الناحية، إذ أن هناك تشدد بين الدول العربية بما يتعلق باتفاقيات النقل الجوي والاتفاقيات الثنائية وما ينتج عنها من نقص في الرحلات الجوية أو نقاط التشغيل. كما أنّ محدودية برامج الجذب السياحي وضعف جودة الخدمات المصاحبة لها تؤثر سلباً على جهود الدول العربية في جذب السائح العربي أو الدولي ويجب العمل على تطويرها.

كما تقتصر الكثير من الدول العربية إلى مراكز المعلومات المتطورة التي تسهم في تطوير قطاع السياحة، فتوفير المعلومات والإحصائيات الدقيقة والصحيحة عن السائح ورغباته هي أساس التخطيط السليم للتنمية السياحية المستدامة.

أمّا أهم وأخطر ما عانت منه بعض الدول العربية في الفترة الأخيرة فهو الحروب وعدم الاستقرار الأمني، وخاصة في دول الربيع العربي. فقد تضرر قطاع السياحة في تونس، ولحق الضرر بآلاف العائلات التي تعتمد في معيشتها على مهن وأعمال ترتبط بشكل مباشر بالسياحة، سواء كان ذلك في قطاع الفنادق أو الخدمات السياحية الأخرى. وانخفضت كلّ المؤشرات السياحية، وذلك من جراء أحداث مختلفة طالت مباشرة الأجانب المتواجدين في تونس. لكن مؤشر السياحة عاد لينتعث العام الماضي، وهو يقترب مما كان عليه قبل اندلاع الثورة في تونس.

أمّا في مصر، فقد افتقد السواح الوجهات الآمنة والخدمات النوعية منذ ثورة يناير 2011. وتعتمد مصر على السياحة لترفع من مستوى اقتصادها، إذ ركزت على الاستثمار في مجال السياحة، سواء كان ذلك على ساحل البحر الأبيض المتوسط أو البحر الأحمر، أو عبر السياحة الثقافية في الأهرامات والأقصر. لكن مع تواصل الأزمة السياسية وانعدام الاستقرار الاجتماعي انخفضت مؤشرات القطاع السياحي بشكل مخيف، وأصبحت توفر أقلّ من ثلث ما كانت توفره قبل اندلاع الثورة. علماً أنّ مصر كانت تحتل المرتبة 26 في

ترتيب الدول السياحية في العالم عام 2010، ثم تراجعت إلى المرتبة 43 عام 2011 ووصلت في عام 2012 إلى المرتبة 66، لتسحب نهائياً من القائمة سنة 2013.

أما سوريا، فكانت تعتمد بشكل كبير على السياحة، إذ كان يمثل القطاع السياحي 12% من دخلها الوطني، لكن منذ آذار 2011 تراجع الاقتصاد السوري وانعدم النشاط السياحي، وانخفضت المداخيل السياحية بنسبة تفوق 94% مع خسائر تتخطى 2.2 مليار دولار حتى شهر آب 2013. وحالياً، تقتصر زيارة البلاد على بعض السياح من إيران والعراق في رحلات سياحية دينية. أما بالنسبة للخسائر التي مست السياحة في سوريا، فهي لم تطل فقط البنية التحتية السياحية، بل آثارها ومعالمها التاريخية في كامل أنحاء البلاد، وخاصة في المنطقة الشمالية حيث تتمركز المواقع الأثرية، مثل مدينة حلب.

## 2. المعوقات التي تعترض التنمية السياحية العربية:

تعترض التنمية السياحية في المنطقة العربية عدداً من المعوقات التي تؤخر وتقلص دورها في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية، ومن أهم هذه المعوقات:

### - المعوقات الخاصة بالتخطيط السياحي:

تتمثل في غياب النظام الجيد للمعلومات والإحصاء السياحي. فالنظام الإحصائي في بعض الدول العربية يتّصف بعدم الشمول وغياب الكثير من المعلومات المهمة واللازمة للباحثين أو القائمين بالتخطيط في مجال السياحة مثل:

- توزيع السياح على حسب طريقة الوصول إلى البلد (براً أو بحراً أو جواً).
- الهدف من القدوم.
- أماكن إقامة السياح (المدن - المصايف - الفنادق - القرى السياحية - بيوت الشباب - الشقق والغرف المفروشة).
- الأماكن التي يزورها السائح.
- تصنيف السياح على حسب السن والجنس وبلد القدوم.
- إستطلاع رأي السياح في الأماكن السياحية.

إنّ توفّر هذه البيانات والمعلومات يساعد القائمين بالتخطيط على تركيز جهودهم نحو التوسع في إنشاء الفنادق من فئة معينة وتحسين أداء الخدمات فيها من جهة، وتطوير الخدمات المرافقة والملحقة بها من جهة أخرى. وكذلك تنمية وتطوير الموارد والمقومات السياحية الموجودة. كما تعاني غالبية الدول العربية من عدم توفر كراريس وكتيبات وخرائط سياحية كاملة وشاملة تحتوي على مناطق الجذب السياحي القائمة، ومن تضارب الاختصاصات بين الوزارة المختصة بالسياحة وبعض المؤسسات والوزارات الأخرى ذات العلاقة، ومن انخفاض الوعي بأهمية وقيمة التراث الحضاري، ومن عدم توفر رؤوس الأموال المحلية والأجنبية اللازمة للاستثمار السياحي.



## - سوء توجيه الاستثمارات في قطاع السياحة وعدم فاعلية التسويق السياحي:

يلاحظ أنه في العديد من الدول العربية تركّز بعض شركات الاستثمار السياحية الوطنية والأجنبية استثماراتها في مجالات ضيقة قد لا يحتاجها السائح. كما يقوم التسويق السياحي بدور هام في بيع المنتج السياحي، من خلال الدعاية والإعلان، وقد تمتلك الدولة العديد من الموارد السياحية المهمة (العراق - مصر - اليمن - سوريا - ليبيا...)، ولكنها تعاني من مشكلة التقصير في تسويق مواردها ومقوماتها داخلياً وخارجياً، بمعنى آخر أنّ الحد الأدنى من الجهود والأنشطة التسويقية اللازمة لتنشيط الحركة السياحية لم يتوفر بعد في مثل تلك الدول.

## - التضخم:

يعتبر التضخم أحد العوامل الاقتصادية المؤثرة على الطلب السياحي، وتعدّ الدول العربية من الدول التي تعاني من الارتفاع المستمر في معدل التضخم السنوي، ويعود ذلك إلى عدة أسباب من أهمها انخفاض الانتاجية وقلة العرض قياساً بحجم الطلب.

## - انخفاض مستوى الخدمات المساعدة للسياحة:

رغم التحسن النسبي لطرق المواصلات ووسائل الاتصالات السلكية واللاسلكية الداخلية والخارجية في بعض الدول العربية، إلا أنّ الغالبية ما زالت تعاني من ضعف خدمات الاتصالات وكذلك من مشكلات أخرى تتعلق بمشاريع الصرف الصحي وشبكات مياه الشرب الصافية والكهرباء والإنارة وطرق المواصلات التي تربط بين المواقع والأماكن السياحية المتنوعة.

## - الاستقرار السياسي والأمن الاجتماعي:

إنّ عدداً من دول العالم عربي ما زالت تعاني من قلة الاستقرار الأمني والسياسي نظراً لضعف تطبيق القانون وتدهور الاقتصاد وانتشار البطالة وتفشي الجريمة والارهاب والفساد، وما جرى في دول الربيع العربي خير دليل.

## ثالثاً- دور السياحة في التنمية الاقتصادية والمعوقات التي تواجه الدول العربية

تعدّ السياحة صناعة ذات آثار اقتصادية هائلة، وقد تزايد الاهتمام بسرعة بتنمية السياحة من منظور استراتيجي للتنمية الاقتصادية، حيث ينظر إليها على أنها صناعة أساسية توفر فرص التوظيف المحلية، والإيرادات الضريبية والتنوع الاقتصادي.

### أ. التنمية السياحية بالمفهوم الحديث

يعبر مفهوم التنمية السياحية عن مختلف البرامج والخطط والاستراتيجيات التي تهدف إلى تحقيق الزيادة المستمرة والمتوازنة في الموارد السياحية وترشيد الإنتاجية في القطاع السياحي. وهي عملية تعتمد على الاستغلال الأمثل لعناصر الإنتاج السياحي، وربط ذلك بعناصر البيئة وتنمية مصادر الثروة البشرية للقيام بدورها في برامج التنمية. وتتحقق هذه التنمية عبر تطوير وتجميل المناطق أو المدن من خلال تزويدها بالمرافق الأساسية العامة والمنشآت مع الحفاظ المستمر على البيئة وإنشاء المحميات الطبيعية البرية والبحرية وتوفير الرقابة المستمرة للمقومات الطبيعية والسياحية، وأيضاً مراقبة المشروعات السياحية وتأثيرها على البيئة. وبالتالي تركز التنمية السياحية، بمفهومها الحديث، على التالي:

1. التخطيط العلمي السليم.
2. الاستغلال الأمثل للموارد الطبيعية والبشرية.
3. احترام البيئة وحماية الموارد الطبيعية من الخراب والتلوث.
4. استيفاء كل مشروع سياحي مجموعة من الشروط البيئية لتكون التنمية السياحية صديقة للبيئة.

كما تعتبر التنمية السياحية ضرورة ملحة لأنها تساعد على خلق فرص عمل أكثر، وبالتالي تعمل على رفع مستوى المعيشة. فالتنمية السياحية تتيح للدول فرص كبيرة في زيادة الدخل الوطني وتحسين ميزان مدفوعاته وحسابه الجاري. ويتم تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعية للتنمية السياحية من خلال:

1. إيجاد مراكز حضرية جديدة.
2. زيادة مساحة العمران.
3. توفير فرص جيدة للعمالة والقضاء على البطالة.
4. ضبط شروط الاستثمار في أراضي المناطق السياحية.
5. توفير التوازن المطلوب بين حجم الإسكان السياحي والفندقي لتنشيط السياحة الداخلية سويًا مع السياحة الخارجية.

### ب. السياحة وأهداف التنمية المستدامة

يمكن للسياحة الإسهام بشكل مباشر وغير مباشر في تحقيق أهداف التنمية المستدامة، التي اعتمدها قادة العالم في أيلول 2015. وتبرز السياحة بصورة خاصة في الأهداف 8 و12 و14، التي ترتبط بالتنمية الاقتصادية المستدامة والشاملة، والانتاج والاستهلاك المستدام، والاستخدام المستدام للموارد البحرية:

1. الهدف 8: يراد منه تعزيز النمو الاقتصادي المطرد والشامل والمستدام للجميع، والعمالة الكاملة والمنتجة، وتوفير العمل اللائق للجميع. ويشتمل ذلك على وضع وتنفيذ سياسات تهدف إلى تعزيز السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية بحلول عام 2030.
2. الهدف 12: يراد منه ضمان وجود أنماط إستهلاك وإنتاج مستدامة، بما في ذلك وضع وتنفيذ أدوات لرصد تأثيرات التنمية المستدامة على السياحة المستدامة التي توفر فرص العمل وتعزز الثقافة والمنتجات المحلية.
3. الهدف 14: يراد منه حفظ المحيطات والبحار والموارد البحرية واستخدامها على نحو مستدام لتحقيق التنمية المستدامة، ويشتمل ذلك على زيادة الفوائد الاقتصادية التي تتحقق للدول النامية والأقل نمواً من الاستخدام المستدام للموارد البحرية، بما في ذلك من خلال الإدارة المستدامة لمصائد الأسماك، وتربية الأحياء المائية، والسياحة المائية، بحلول عام 2030.

### ج. شروط وأسس تحقيق التنمية السياحية

إن من أهمّ الأسس والشروط التي يجب أن تتوفر لتحقيق التنمية السياحية ما يلي:

1. الارتقاء بجودة الخدمات السياحية.
2. التعاون بين كافة مؤسسات الدولة لتطوير النشاط السياحي والارتقاء به.
3. دراسة تأثير مؤسسات الدولة المختلفة على القطاع السياحي.
4. تحديد العلاقة بين جهات تقديم الخدمات وجهات الرقابة والإشراف.
5. العمل على رفع كفاءة العنصر البشري من خلال:
  - التعليم: يجب على الدولة أن تقدم الدعم للمؤسسات التعليمية المتخصصة في السياحة والفندقية وتطوير برامجها الدراسية والاستفادة من البرامج الدراسية العالمية المتقدمة.
  - التدريب: يجب تحديد أهداف التدريب السياحي والفندقي الحالية والمستقبلية على أساس الاحتياجات الفعلية لمجمل القطاع السياحي مع توفير الكوادر الملائمة للعمل في قطاع السياحة بشكل يؤدي إلى رفع مستوى أداء الخدمات السياحية لمواجهة تنوع الطلب السياحي، وكذلك تطوير البرامج التدريبية باستمرار.
  - التوعية: يجب الاهتمام بوعي المجتمع في مجال السياحة وذلك من أجل إيجاد صناعة سياحية راقية.
  - التكنولوجيا: يجب الاستفادة من الإمكانيات الهائلة لشبكة المعلومات العالمية (الانترنت) في العمل السياحي، بهدف زيادة معدل نمو الاستثمار السياحي والفندقي.

#### د. أثر السياحة في التنمية الاقتصادية

تعدّ صناعة السفر والسياحة اليوم أكبر عامل تجاري في العالم، وتكمن أهمية صناعة السياحة في أنّها أصبحت مصدراً رئيساً لتوليد الإيرادات والوظائف ونمو القطاع الخاص وتنمية البنية التحتية في العديد من البلدان. ولذلك نجد ضخامة الاستثمارات الموجهة نحو القطاع السياحي في أكثر من دولة (إيطاليا - إسبانيا - اليونان - تركيا...) والتي حققت تقدماً كبيراً في هذا المجال. ومن أهمّ الخصائص التي تبرز دور السياحة في التنمية الاقتصادية:

1. تعتمد العديد من الدول على السياحة كمصدر مهم من مصادر الدخل الوطني كالولايات المتحدة وإسبانيا وإيطاليا واليونان والنمسا وسويسرا وفرنسا وإنكلترا وتركيا...

2. إنّ الدخل السياحي يعزّز ميزان المدفوعات ويعتبر مصدراً كبيراً لتوفير فرص العمل للمواطنين.
3. أصبحت السياحة مرتبطة بالتنمية الاقتصادية ارتباطاً وثيقاً وتعتبر أحد العناصر الأساسية للنشاط الاقتصادي.
4. أولت المنظمات العالمية كالبنك الدولي ومنظمة اليونسكو اهتماماً كبيراً بالسياحة، وأصبحت تنظر إليها كعامل أساسي ومهم للتقريب بين الثقافات.

بالإضافة إلى ما سبق، إنّ الاهتمام بالسياحة كعنصر للتنمية المستدامة يعتبر مطلباً اقتصادياً مهماً لتشجيع الاستثمارات في الأماكن السياحية الطبيعية والبيئية والثقافية. لذلك يتوجب الالتزام بالسياسات التالية:

1. تحسين نوعية الحياة للمجتمع المضيف.
2. حماية المراكز السياحية والطبيعية والبيئية داخل البلد.
3. احترام الموروث الثقافي للمجتمع والحفاظ على القيم والتقاليد والعادات والمساهمة في تطوير العلاقات الثقافية ونشر ثقافة التسامح.
4. التأكيد على الخطط السياحية طويلة الأمد مع توفير ما ينتج عنها من منافع اقتصادية وتوزيعها بصورة عادلة على الجهات المساهمة، ومنها توفير فرص العمل لتحسين دخل الفرد ومحاربة الفقر.
5. تقديم نوعية عالية من المعلومات والخبرات السياحية بالشكل المناسب للسياح والزوار.

## رابعاً- الآفاق المستقبلية للقطاع السياحي في المنطقة العربية... نحو مفهوم جديد للتنمية السياحية

تملك الدول العربية أماكن ساحرة كثيرة، وكل دولة منها تشتهر بالكثير من الأماكن السياحية الرائعة المتنوعة بين دينية وأثرية وعلاجية وترفيهية، بالإضافة إلى ما تملكه بعض الدول العربية من مناخ رائع ومن طبيعة خلابة. وبالتالي، فإنّ المقومات اللازمة والضرورية للتفوق بالمجال السياحي موجودة في المنطقة العربية ولكن ينقص استغلالها. وعلى الحكومات العربية العمل على تطوير القطاع السياحي عبر وجهتين، الأولى هي السياحة البيئية العربية، والثانية السياحة مع دول العالم.

إنّ القطاع السياحي هو من أهم القطاعات التي تساهم بعملية النمو الاقتصادي، وذلك لقدرة القطاع على استيعاب كم هائل من الأيدي العاملة وقدرته على جذب الاستثمارات وهو ما يتطلب السعي الدائم لتقديم التسهيلات والدعم لتطوير هذا القطاع. وتعدّ الصناعة السياحية، الصناعة الأولى في العالم والأكثر نمواً، بل أخذت تحتل مكان صناعة النفط في كثير من دول العالم لأن صناعة النفط تحتاج إلى تمويل مالي كبير وضخم مقارنة بصناعة السياحة، التي لا تحتاج إلى مثل هذا التمويل. وعليه فإنّ السياحة ستجلب موارد مالية إضافية تفوق المتوقع منها.

وقد أصبحت السياحة مصدراً لجذب العملات الأجنبية في الاقتصاد الوطني وتعتبر أكبر جاذب للاستثمارات لاسيما الاستثمار في تأهيل البيئة الطبيعية والآثار الثقافية والتاريخية بالإضافة إلى قدرة هذا القطاع على توفير فرص العمل، حيث يؤدي النشاط السياحي إلى استحداث وظائف جديدة في مجال السياحة.

وبالتالي، نستطيع القول أنّ السياحة خير بديل للقطاع النفطي، فهي تؤدي إلى زيادة النمو الاقتصادي وتخفّف من البطالة، تجذب الاستثمارات، وفي نفس الوقت لا تضرّ بالطبيعة والبيئة كما في القطاع النفطي. أي أنّ السياحة تعتبر أفضل بكثير من النفط من حيث الحرص على التنمية المستدامة.

فالدول العربية بحاجة إلى تنظيم دورات وإقامة التجمّعات السياحية فيما بينها، وعلى الحكومات وشركات السفر والسياحة لعب هذا الدور بهدف تعميق العلاقات البيئية والمساهمة في نموّ الدول العربيّة وتبادل الخبرات.

كما يجب اتخاذ بعض الخطوات العملية التي تنتج صناعة سياحيّة وتوصل السياحة العربية إلى مصاف الدول المتقدمة في هذا المجال ومن ذلك:

1. تشكيل لجنة إعلامية للسياحة العربية مؤلفة من مجالس إدارات المجالات المعنية بالسياحة وأن تكون لها دورها وتضاف إلى هيكلية الجامعة العربية.
2. العمل على إنشاء مؤسسات سياحية خدمية وتبادل الخبرات بين المؤسسات التعليمية من مدارس إعدادية ومعاهد وكليات معنية بالإدارة السياحية وتبادل البعثات الدراسية.
3. استحداث معهد عربي للدراسات في مجال السياحة والآثار والمرشدين السياحيين.
4. تشجيع الاستثمارات السياحية والتعاون مع الشركات العالمية.

5. تنظيم مهرجانات سياحية، وتبادل الزيارات بين الدول العربية لطلبة الجامعات والمعاهد والمدارس الإعدادية.
6. تخفيض أسعار تأشيرات الدخول السياحية.
7. التنسيق مع شركات الطيران لتخفيض أسعار التذاكر للمشاركين في نشاطات سياحية لتشجيع المشاركة.
8. التواصل مع هيئات ولجان السياحة في دول العالم من أجل المشاركة في مهرجاناتها السياحية، وبالمقابل دعوتهم لحضور المهرجانات والمؤتمرات السياحية العربية من أجل مدّ جسور العلاقة وتبادل الخبرات.
9. تشجيع ريادة الأعمال بقطاع السياحة بما يعزّز تمكين الشباب وتعظيم الاستفادة من قدراتهم وطاقاتهم الإبداعية.

لقد توقّعت منظمة السياحة العالمية أن يبلغ نموّ السياحة بمنطقة الشرق الأوسط نسبة تتراوح من 4 إلى 6% خلال عام 2019، وذلك وفقا للمؤشرات العالمية. إنّ هذه التوقّعات تتطلب من الحكومات المزيد من الجهد لتكون على استعداد لمزيد من الحلول المبتكرة لمواجهة مختلف التحديات.